

Distr.: General
2 May 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 163 من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 وتمويل العملية المختلطة في الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (A/74/627) وفي مذكرة من الأمين العام عن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) (A/74/810) تتضمن طلبا يلتمس سلطة الدخول في التزامات بمبلغ يقسم كأصلبة مقررة على الدول يبلغ إجماليه 241 896 600 دولار (صافيه 234 977 400 دولار) للإتفاق على العملية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في هذه الوثائق بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في 30 نيسان/أبريل 2020. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/74/737)، وتلك المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في تقريرها ذي الصلة (A/74/806).



ثانياً - أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

2 - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 278/73 ألف، مبلغاً إجماليه 715 522 700 دولار (صافيته 696 344 600 دولار) للإتفاق على العملية في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، يشمل مبلغ 385 678 500 دولار الذي أذنت به الجمعية العامة سابقاً بموجب أحكام قرارها 259/72 بآء وقُسم المبلغ الكلي كأصبغة مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغاً إجماليه 714 977 600 دولار (صافيته 693 797 000 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذاً للميزانية بمعدل 99,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ 545 100 دولار، بالقيمة الإجمالية، 0,1 في المائة من الاعتمادات، ويعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (18 363 100 دولار أو 10,6 في المائة)؛ و (ب) زيادة النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (100 010 5 دولار أو 1,5 في المائة) وتحت بند الموظفين المدنيين (900 807 12 دولار أو 6,3 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (A/74/627).

3 - ويشير تقرير أداء الميزانية إلى أنه في الفترة 2018/2019، أعيد توزيع مبلغ إجمالي قدره 17 819 600 دولار من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (600 011 5 دولار)؛ وإلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون (12 808 000 دولار) (المرجع نفسه، الفقرة 82). ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن إعادة التوزيع إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، كانت بهدف تغطية الاحتياجات الزائدة عما كان مقرراً للوحدات العسكرية، وتعزى أساساً إلى دفع مبلغ 12 مليون دولار من أجل التسوية الرسمية لمسألة قانونية تتعلق بعقد لحصص الإعاشة (المرجع نفسه، الفقرة 82). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المسألة القانونية تتعلق بمطالبة قُدِّمها أحد الباعة بشأن أحداث وقعت بين عامي 2009 و 2013.

ثالثاً - معلومات عن الفترة الحالية من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

4 - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 261/74 بآء، مبلغ 514 505 600 دولار للإتفاق على العملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، يشمل مبلغ 388 198 700 دولار الذي سبق أن أذنت به للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020 بموجب قرارها 278/73 بآء و 261/74 ألف.

5 - وفيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، في 31 آذار/مارس 2020، ما قدره 366 574 400 دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى 509 233 800 دولار، ليبقى بذلك رصيد حر قدره 5 271 800 دولار.

6 - وفيما يتعلق بنشر الأفراد العسكريين الذين يتألفون من المراقبين العسكريين وأفراد الوحدات العسكرية، تبين المعلومات التي قُدِّمت إلى اللجنة الاستشارية أنه في 31 آذار/مارس 2020، كان النشر

الفعلي لـ 4 348 فردا أعلى من قوام 4 050 فردا الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2429 (2018). وأبلغت اللجنة الاستشارية، في سياق تقريرها السابق عن العملية المختلطة (A/73/755/Add.10)، بأنه تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2479 (2019)، أُرجئت الإعادة إلى الوطن لكتيبة مؤلفة من 325 فردا من أفراد الوحدات العسكرية كان من المقرر أصلا إجراؤها في 30 حزيران/يونيه 2019 إلى 23 آذار/مارس 2020 لأسباب أمنية (انظر A/74/746، الفقرة 13). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة في 29 نيسان/أبريل 2020 بأنه نظرا لقيود السفر المفروضة نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن إعادة هذه الكتيبة إلى الوطن لم تتم ولم يحدد بعد موعد جديد للإعادة إلى الوطن.

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقرر لتغطية تكاليف العملية منذ إنشائها قد وصل في 12 شباط/فبراير 2020 إلى 16 388 500 000 دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 16 073 488 000 دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 315 012 000 دولار. ووصل مجموع الرصيد النقدي المتاح للعملية المختلطة حتى 13 نيسان/أبريل 2020 إلى 106 388 000 دولار، بما يشمل مبلغ 75 مليون دولار اقتترض من عمليات حفظ السلام العاملة، وهو مبلغ يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 90 794 000 دولار، وكذلك لتغطية الدفعات المقبلة من المبالغ التي ستُسدد للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وفقاً للجدول الزمني المقررة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الرصيد غير المسدد من تكاليف المعدات المملوكة للوحدات بلغ 56 534 700 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وأبلغت اللجنة أيضا بأن هناك 13 مطالبة بتعويضات الوفاة والعجز لم يبت فيها بعد. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تجري تسوية هذه المطالبات على وجه السرعة.

رابعاً - الاحتياجات المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

9 - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة بموجب قراره 1769 (2007). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في قراره 2495 (2019). وقرّر المجلس، في قراره 2517 (2020) المؤرخ 30 آذار/مارس 2020، أن تحافظ العملية على الحد الأقصى الحالي لكل من القوات والشرطة فيها، وعلى جميع مواقع أفرقتها، حتى 31 أيار/مايو 2020. وفي القرار نفسه، أعرب المجلس عن اعتزامه أن يقرر، بحلول 31 أيار/مايو 2020، مسارات العمل المتعلقة بالتخفيض التدريجي للعملية المختلطة وخروجها المتسمين بالمسؤولية، وعن اعتزامه اتخاذ قرار جديد في الوقت نفسه، ينشئ وجودا لاحقا.

10 - ويشير الأمين العام إلى أن الموارد المقترحة لفترة الأشهر الستة تستند إلى الولاية الحالية للعملية المختلطة، مع مراعاة احتمال التخفيض التدريجي للعملية وخروجها. وفي هذا السياق، ستحتفظ العملية بالحد

الأقصى لقوامها الحالي وهو 4 050 من الأفراد العسكريين و 2 500 من أفراد الشرطة، فضلا عن مواقعها الـ 14 (12 موقعا للأفرقة، وقاعدة عمليات مؤقتة واحدة، ومقر العملية). وترد افتراضات التخطيط في الفقرات من 10 إلى 32 من مذكرة الأمين العام (A/74/810). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه إذا قرّر مجلس الأمن بحلول 31 أيار/مايو 2020 بشأن التخفيض التدريجي للعملية وتصفيته، سيجري إعداد مقترح مفصل لميزانية الفترة 2021/2020 لكي تنظر فيه الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والسبعين. وستنفذ البعثة بعد ذلك خطتها لمواصلة التخفيض التدريجي للأفراد النظاميين والأصول وإغلاق 14 موقعا (المرجع نفسه، الفقرات 10 و 14 و 15 و 29).

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات المخصصة (2019/2018)	المخصصات (2020/2019)	المخصصات (2020/2019)	تقديرات التكاليف (1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020)	الفرق المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	343 272,5	226 194,8	113 097,4	113 235,5	138,1	0,1
الموظفون المدنيون	216 654,0	161 913,4	80 956,7	78 412,3	(2 544,4)	(3,1)
التكاليف التشغيلية	155 051,1	126 397,4	63 198,7	50 248,8	(12 949,9)	(20,5)
إجمالي الاحتياجات	714 977,6	514 505,6	257 252,8	241 896,6	(15 356,2)	(6,0)

11 - ويشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المقدّرة للإنفاق على العملية المختلطة لفترة الأشهر الستة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 تبلغ 241 896 600 دولار، مما يمثل نقصانا قدره 200 15 356 دولار أو 6 في المائة، بالمقارنة مع نصف الاعتمادات لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

القوام المأذون به حتى النشر الفعلي في 31 آذار/مارس 2020 ^(أ)	النشر المقرر من 1 تموز/يوليه إلى 31 آذار/مارس 2020	النشر الفعلي في 31 آذار/مارس 2020	النشر المقرر من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
المراقبون العسكريون	49	36	49
الوحدات العسكرية	4 001	4 312	4 001
شرطة الأمم المتحدة	760	532	760
وحدات الشرطة المشكلة	1 740	1 632	1 740
المجموع	6 550	6 512	6 550

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

12 - وتبلغ الموارد المقدّرة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة 113 235 500 دولار، مما يعكس زيادة قدرها 138 100 دولار، أو 0,1 في المائة، مقارنة بنصف المبلغ المخصص لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وتغطي هذه الاحتياجات من الموارد الفئات التالية من الأفراد النظاميين: المراقبون العسكريون (834 100 دولار)، والوحدات العسكرية (71 937 900 دولار)، وشرطة الأمم المتحدة (12 066 600 دولار)، ووحدات الشرطة المشكلة (28 396 900 دولار). ويشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات تعكس تطبيق عوامل تأخير نشر بنسبة 31 في المائة بالنسبة للمراقبين العسكريين وضباط شرطة الأمم المتحدة و 6 في المائة لأفراد وحدات الشرطة المشكلة (A/74/810، الفقرات 38-44).

2 - الموظفون المدنيون

النشر المقرر^(أ) في آذار/ النشر الفعلي 31 آذار/ النشر المقترح من 1 تموز/يوليه إلى
مارس 2020 مارس 2020 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الوظائف			
الموظفون الدوليون	530	462	527
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	124	124	124
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	754	744	748
الوظائف المؤقتة			
الموظفون الدوليون	16	16	16
الموظفون الفنيون الوطنيون	1	1	1
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	80	79	80
متطوعو الأمم المتحدة	68	65	68
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	6	6
المجموع	1 579	1 497	1 570

(أ) يمثل متوسط النشر الشهري المدرج في الميزانية.

13 - وتبلغ الموارد المقدّرة لتغطية تكاليف الأفراد المدنيين 78 412 300 دولار، مما يعكس انخفاضا قدره 2 544 400 دولار أو 3,1 في المائة، مقارنة بنصف المبلغ المخصص لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وستشمل الموارد المقترحة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين (53 762 000 دولار)، والموظفين الوطنيين (18 744 400 دولار)، ومتطوعي الأمم المتحدة (1 995 400 دولار)، ووظائف المساعدة المؤقتة العامة (3 778 400 دولار)، والأفراد المقدمين من الحكومات (132 100 دولار).

14 - وستغطي هذه الاحتياجات تكاليف 1 570 موظفا مدنيا، بمن فيهم 527 موظفا دوليا، و 124 موظفا فنيا وطنيا، و 748 موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة، و 97 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (16 موظفا دوليا، و 1 موظف فني وطني، و 80 موظفا وطنيا من فئة

الخدمات العامة)، و 68 من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و 6 أفراد مقدّمين من الحكومات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العدد الكلي المقترح للموظفين المدنيين يعكس تخفيضاً قدره 9 وظائف، بما في ذلك 3 وظائف دولية (موظف مشتريات (ف-3) ومساعدان لشؤون المشتريات (فئة الخدمة الميدانية)) و 6 وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة (5 مساعدين لشؤون المشتريات و 1 مساعد إداري) مقارنة بالعدد الكلي المعتمد من الموظفين المدنيين للفترة 2020/2019.

15 - وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى أنشطة لبناء القدرات لدعم الموظفين الوطنيين خلال تقليص حجم البعثة، وتثق في أن العملية المختلطة ستتخذ خطوات لمساعدة الموظفين الوطنيين على تنمية المهارات وإيجاد فرص العمل بعد إغلاق البعثة (انظر أيضاً A/74/746، الفقرة 40، و A/74/592، الفقرة 14، و A/73/755/Add.10، الفقرة 26).

معدلات الشغور

16 - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور للموظفين المدنيين التي شهدتها الفترتان 2019/2018 و 2020/2019، فضلاً عن المعدلات المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الموارد المقترحة أن المعلومات المتعلقة بعوامل الشغور المطبقة في تقديرات التكاليف للفترة 2021/2020 لا تزال تبين عرضاً لحالة مشتركة بين معظم عمليات حفظ السلام، بدلاً من تقديم تفسيرات مفصلة للمعدلات المحددة المطبقة على كل فئة من فئات الموظفين المدنيين في البعثة. وتلاحظ اللجنة، على وجه الخصوص، عدم وجود تبرير لتطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشغور الفعلية التي شهدتها الفترة الحالية.

المعدل المقترح	المعدل الفعلي	المعدل المعتمد	المتوسط الفعلي	المعدل الفعلي	الفترة
1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 آذار/مارس 2020	31 آذار/مارس 2020	2020/2019	2019/2018	
الوظائف					
12,0	12,8	8,7	9,0	10,2	الموظفون الدوليون
					الموظفون الوطنيون
—	—	0,8	—	6,9	الموظفون الفنيون الوطنيون
1,0	1,3	1,5	2,0	2,9	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
					متطوعو الأمم المتحدة
4,0	4,4	4,4	7,0	5,4	المتطوعون الدوليون
—	—	—	—	—	المتطوعون الوطنيون
الوظائف المؤقتة					
—	—	—	—	6,3	الموظفون الدوليون
—	—	—	—	—	الموظفون الفنيون الوطنيون
1,0	1,3	1,3	—	6,3	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
—	—	—	—	—	الأفراد المقدّمون من الحكومات

17 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر أيضا A/73/755/Add.11، الفقرة 19).

3 - التكاليف التشغيلية

18 - تبلغ الموارد المقدرة لتغطية التكاليف التشغيلية 50 248 800 دولار، مما يعكس انخفاضا قدره 12 949 400 دولار أو 20,5 في المائة، مقارنة بنصف المبلغ المخصص لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وستشمل الموارد الاحتياجات من العمليات الجوية (16 486 400 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (14 853 100 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (8 746 800 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (6 893 400 دولار)، والنقل البري (1 375 200 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 193 000 دولار)، والخدمات الطبية (670 600 دولار)، والخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (30 300 دولار) (A/74/810، الفقرات 52-54 و 56 و 58 و 59).

الأنشطة البرنامجية والانتقالية

19 - يشير الأمين العام إلى أنه يُقترح مبلغ 6 704 800 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 لدعم الأنشطة البرنامجية الأخرى، منه مبلغ 5 236 600 دولار لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من العملية المختلطة، من مواصلة الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية كجزء من مهام الاتصال في الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح مبلغ 1 468 200 دولار لدعم الأنشطة البرنامجية الأخرى في منطقة جبل مرة الكبرى (A/74/810، الفقرتان 60 و 61). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مبلغ 6 704 800 دولار للأنشطة البرنامجية الأخرى يعكس انخفاضا قدره 9 862 450 دولارا أو 59,5 في المائة، مقارنة بنصف المبلغ المخصص لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الانخفاض الكبير في الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية الأخرى مقارنة بمخصصات الفترة 2020/2019، وهي على ثقة من أن هذا التخفيض لن يضر بالجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول مستدامة للنزاعات في دارفور والانتقال إلى وجود لاحق.

20 - وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام إلى أن مفهوم المرحلة الانتقالية الشامل للمنظومة بالنسبة للعملية سيواصل التركيز على توفير حلول مستدامة للعوامل الحاسمة المسببة للنزاع من خلال أربعة مجالات موضوعية حُدِّدت باعتبارها بالغة الأهمية لمنع العودة إلى حالة النزاع وتمكين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة في المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية من التحضير للخروج المتوخى للعملية. وسيستمر تخطيط مجالات الأولوية هذه وتنفيذها بشكل مشترك من خلال مهام الاتصال في الولايات وذلك في العواصم الأربع للولايات في دارفور وهي الفاشر والضعين والجينية ونيالا، مع التركيز على المجالات الحيوية ومعسكرات المشردين داخليا. وإضافة إلى ذلك، ستتسأ مهام الاتصال في الولايات في زالنجي وقولو في إطار التوسع المتوخى في قرار مجلس الأمن 2495 (2019). ويهدف توسيع مهام

الاتصال في الولايات إلى منطقة جبل مرة الكبرى إلى تعزيز وجود الفريق القطري وقدرته على دعم قدرة الحكومة (A/74/810، الفقرتان 10 و 13).

21 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه من أجل تعزيز تنسيق التخطيط للمرحلة الانتقالية، أنشأت العملية المختلطة خلية مشتركة للمرحلة الانتقالية مع فريق الأمم المتحدة القطري ووضعت خطة عمل مشتركة شاملة للمرحلة الانتقالية في آذار/مارس 2019 (انظر A/74/562، الفقرة 9 و A/74/592، الفقرة 23). وإن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن معلومات محدثة عن الأنشطة الانتقالية ستقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

التخلص من النفايات

22 - تُقدّر الاحتياجات من المنافع العامة وخدمات التخلص من النفايات، تحت بند المرافق والبنى التحتية، بمبلغ 269 100 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتشدد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على أهمية الامتثال لسياسة وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة 31 من قرارها 286/70. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة الإعراب عن رأيها ومفاده أنه ينبغي للعملية المختلطة أن تطبق الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام التي تم إغلاقها فيما يتعلق بأنشطة السلامة البيئية (انظر A/74/746، الفقرة 42؛ انظر أيضا A/74/592، الفقرة 22).

الدروس المستفادة

23 - يشير الأمين العام إلى أن العملية المختلطة تعمل، بالتعاون الوثيق مع المقرر وبلاستناد إلى الدروس المستفادة من عمليات الانتقال وعمليات الإغلاق السابقة في بعثات حفظ السلام، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، على تحديد التدابير اللازمة للانتقال الفعال (A/74/810، الفقرة 27). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيواصل استعراض وتحديث دليل القيادة العليا بشأن إغلاق الكيانات الميدانية⁽¹⁾، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة أثناء إغلاق العملية المختلطة بشأن التخلص من النفايات أثناء تصفية البعثة، وكذلك بشأن الانتقال إلى وجود لأغراض غير حفظ السلام والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تخطيط الأنشطة البرنامجية وتمويلها وتنفيذها.

24 - وبالنظر إلى عدم اليقين فيما يتعلق بالقرار المتعلق بالتخفيض التدريجي لقوام البعثة وإغلاقها وتصفياتها وانتقالها والتحديات التي تواجهها العملية المختلطة، بما في ذلك التحديات المتصلة بأثر جائحة كوفيد-19، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي الموافقة على طلب الأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 241 896 600 دولار للاتفاق على العملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(1) صدر في أوائل عام 2019 دليل القيادة العليا بشأن إغلاق الكيانات الميدانية (التاريخ الفعلي 1 كانون الثاني/يناير 2019، تاريخ الاستعراض 1 كانون الثاني/يناير 2022)، استنادا إلى الدروس المستفادة من عمليات إغلاق وتصفية البعثات في كوت ديفوار وليبيريا وهايتي.

خامسا - الاستنتاج

25 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في الفقرة 102 من تقرير الأمين العام (A/74/627). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 545 100 دولار، وكذلك الإيرادات الأخرى البالغة 11 711 200 دولار فيما يتعلق بالفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.

26 - ويرد الإجراوان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 في الفقرة 62 من مذكرة الأمين العام (A/74/810). ومع مراعاة ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تقوم بما يلي:

- (أ) تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 241 896 600 دولار لإعفاق على العملية لفترة الأشهر الستة الممتدة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛
- (ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه كأرصبة مقررة.